ومن الحربي عشر قوله لان ماوونه عفو اما في المسلم والذمي فظاهر واما في الحربي فلعدم احتياجه الى الحماية لقلته نهر قوله وشرط جهلنا الى اخره هذا قيد في الحربي فقط وحينئذ فقطعه على مايأتي الثلاثة من عدم حسن الصناعة لما فيه من الايهام قوله ولانا خذ منهم شيئا الى اخره تفريع بمفهوم قوله بشرط كون المال نصابا قوله ليستمروا عليه اي على عدم الاخذ منا قوله وجلود ميتة فيه ان جلود الميتة من قبيل القيمي وسيأتي ان اخذ قيمته كاخذ عينه وكونها مالا في الابتداء وتصيرها مالا في الانتهاء كالخمر مما لا تتأثر له في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك علة عشر الخمر وانما جعلوا العلة كونه مثليا تأمل ورأيت قوله كذا اقره المصنف متنه في شرحه على ان المتن المذكور في شرح المصنف هكذا ويؤخذ نصف عشر قيمة خمر كافر للتجارة لا من خنزير فيكون قوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي من كلام الشارح وكتابتها بالمأمور في بعض النسخ غلط ورأيت في متن مجمع ما نصه ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر ذمي عشر قيمته من حربي للتجارة لا من خنزيره وكلما اقره رجح عنده خطأ اما اقره فلانه باطلاقه الكافر صالح في ان الماخوذ من الذمي والحربي نصف عشر انه يشترط نية التجارة في حق كل منهما مع ان الماخوذ من الحربي عشر ولا يشترط في حصة نية التجارة واما ما رجع عنه فلانه يقتضي اشتراط نية التجارة في حق الحربي

وكذلك حمل الشارح الكافر على الذمي فصار المصنف ساكتا عن الحربي فذكره الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي الى اخره قوله لا من خنزيره اي الكافر قوله مطلقا اي سواء كان مضموما الى الخمر اولا وقال ابو يوسف يعشره مضموما الى الخمر بتعاطيها وقال زفر يعشره مطلقا لانه مال عندهم كالخمر وقال الشافعي لما يعتبرها لانها ليسا بمال حتى لو اتلف ذمي خمر ذمي او خنزيره لا يضمن عنده كذا في الهداية قوله لجلالة الشفعة صورته اشترى ذمي من ذمي دار بخمر او خنزير وشفيعها مسلم اخذها بقيمة الخمر او الخنزير قوله ومال في بيته الضمير راجع الى من مر على العاشر مسلما او ذميا او حربيا كما صرح به الشارح بقوله مطلقا قوله بماله ورقبته انما قيده به لانه محل الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه فعنده لا يملك مولاه ما في يده من كسبه وعندهما يملك حتى لا ينفذ عتقه في عبد المأذون عنده وعندهما ينفذ كما في باب المأذون من الزيلعي فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان مولاه معه او لا اما اذا كان مولاه معه فظاهر فلا تعدام ملك ما في يده عنده وللشغل عندهما كما في البحر واما اذا لم يكن معه فظاهر قوله او ماذون غير مديون قيد به لان المديون بدين لا يحيط بماله ورقبته منهم بالاولى فهذه ثلاث لا يأخذ العاشر منها شيئا اما الرابعة وهي ما اذا كان غير مديون ومعه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)